

تقلبات سعر صرف الدينار وأثره على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية
-دراسة عينة من البنوك خلال الفترة 2008-2017-

Fluctuations the exchange rate of the dinar and its effect on the financial
performance of the Algerian commercial banks

¹خمقاني محمد الطيب، بوختالة سمير²، ³فهد الدولية*

خمقاني محمد الطيب ¹ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، khemed1989@gmail.com

² جامعة قاصدي مرباح، smrboukhetala@gmail.com

³ كلية الأمن الوطني، الكويت duwailah@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2020/04/20، تاريخ المراجعة: 2020/05/21، تاريخ القبول: 2021/06/26

Abstract

the problem of fluctuations in the Algerian dinar exchange rate and its impact on the performance of Algerian commercial banks for the period 2008-2017. As a study tool Standard statistical approach was used in the practical side. The outputs of the financial statements (budgets and income statement tables) were used for the sample banks of the study. In addition to the trimester statistical bulletin issued to the central bank, the study relied on statistical analysis tools, including multiple linear regression analysis and the application of the three Panel models using EViews and Excel, and the study reached an important conclusion that fluctuations in the exchange rate do not affect the rate of return on equity. Whereas the rate of leverage has an effect on return on equity.

Key words: exchange rate, bank performance, dinars, return on equity, leverage.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على أداء البنوك التجارية الجزائرية لفترة 2008-2017، حيث تم الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي في الجانب التطبيقي. كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج) للبنوك عينة الدراسة بالإضافة إلى النشرة الإحصائية الثلاثية الصادرة لبنك المركزي، وتم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي منها تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتطبيق نماذج بانل الثلاث، بالاستعانة ببرنامج Eviews و Excel وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مهمة هي ان التقلبات في سعر الصرف لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن معدل الرفع المالي له تأثير على العائد على حقوق الملكية .

الكلمات المفتاحية: سعر صرف، أداء البنوك، دينار، عائد على حقوق الملكية، رافعة مالية

يحتل سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجاري، أو استثماري أو خدمي، حيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية بسبب استخدامه كأداة، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، فهو يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها لتحكم مجرى الاقتصاد الداخلي والخارجي، وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة المؤشرات الاقتصادية الجزئية. وتعد المنظومة المصرفية هي الأداة التي تطبق من خلالها الدولة سلطتها النقدية وسياستها المالية وهي معرضة لجملة من المخاطر بسبب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية وهذا لما تقدمه من خدمات متنوعة ومن أمثلة هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والتي من ضمنها مخاطر سعر الصرف، حيث تؤثر على أصول البنك التجاري وبالتالي على أداء المالي للبنوك ومنه سيؤثر على ربحية. وتحظى البنوك التجارية الجزائرية وخاصة كل من البنك الخارجي الجزائري، وبنك خليج الجزائر وبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية كغيرها من البنوك التجارية الجزائرية بدور مهم وفاعل في تسوية الأنشطة المتعلقة بالصرف داخليا وخارجيا بما تفرضه السلطة النقدية في البلد. ومن خلال ما سبق طرحة وفي ضل الجدول القائم حول تقلبات اسعار الصرف ومدى اهميتها بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية تبرز لنا الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2008-2017؟

- فرضيات البحث: من أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي سنستعين بمجموعة من الفرضيات التي نراها كفيلة للإجابة على هذه الاشكالية وهي:
- لا يوجد أثر لتقلبات أسعار صرف الدينار على العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة؛
- تؤثر الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة.
- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في العناصر التالية:
- تمس دراستنا القطاع المصرفي الذي يعتبر قطاع مهم وأساسي في أي اقتصاد للدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد؛
- يعتبر سعر الصرف أهم عنصر في توجيه المعاملات الخارجية للدول كونه يلعب حلقة الوصل في العلاقات الدولية؛

- يعبر استقرار سعر الصرف عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا.

• أهداف البحث: الغرض الأساسي من هذه الدراسة يكمن في إبراز العلاقة بين (تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو) على أداء البنوك التجارية التي سوف تعطي أحسن قدرة تفسيرية للعائد على حقوق الملكية.

• منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة ويهدف اختبار صحة الفرضيات المقترحة سنعمد إلى اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري، وسنعمد في الجانب التطبيقي على منهج فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي باستخدام بعض الأدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد ونموذج بانل (Short Panel) بالاعتماد على برنامج EViews في البنوك عينة الدراسة.

• الدراسات السابقة:

1- دراسة (محمد ياسر، زيدان النحال 2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في بورصة فلسطين ، للأوراق المالية بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي وبالمناهج الوصفي التحليلي بأساليب إحصائية متمثلة في المتوسطات الحسابية ، ومعامل الارتباط بيرسون ، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد ، وخلصت الدراسة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف عند مستوى معنوي () على أي من مؤشرات الاداء للبنوك عينة الدراسة مختلفين بذلك عن نتائج العديد من الدراسات السابقة؛

2-دراسة (خلف محمد ادريس الوادية 2016)، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية وأسعار الأسهم المستخدمة في الشركات بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى، وذلك عن طريق دراسة تطبيقية على الشركات العاملة في بورصة فلسطين، حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أسعار الأسهم ونسبة الرافعة المالية، في قطاعات البنوك والصناعة، والاستثمار والخدمات، والعكس فإذا ما تم اختبار القطاعات معا فإنه ليجود علاقة ذات دلالة معنوية؛

3-دراسة (Boucheta yahia 2014)

الهدف من هذه الأطروحة هو البحث عن سعر صرف مرجعي للاقتصاد الجزائري. من أجل تحقيق هذا الهدف، حيث اعتمدت أولاً الأسس النظرية لسعر الصرف لتحديد محدداته، ثم سياسة سعر الصرف في الجزائر والوضع الاقتصادي لمعرفة ما هو موجود. لديه وتوافق بين سياسة سعر

الصرف التي تعتمد على الجزائر وسياساتها الاقتصادية. في خطوة ثانية، يُقترح مناقشة فرصة استخدام نظرية "المرض الهولندي" لتحليل ظاهرة إلغاء التصنيع التي تميز المسار الاقتصادي للجزائر في السنوات الأخيرة. والفائدة الرئيسية لأهداف MDD في الطريقة التي يتم بها تعبئة الأدوات التحليلية لفهم آثار الظفرة على تخصيص الموارد، والتوزيع الفعلي للدخل وسعر الصرف الحقيقي. وحاولت الدراسة بعد ذلك تحديد سعر صرف حقيقي للدينار الجزائري باستخدام تقنيات التكامل المشترك لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وأساسيات الاقتصاد الجزائري. باستخدام نموذج ECM على أساس نموذج إدواردز. وقد انتهت هذه الدراسة باقتراح نموذج الاقتصاد القياسي.

2-الإطار النظري لأسعار الصرف والأداء المالي للبنوك التجارية

2-1- مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه سعر العملة الأجنبية لكل وحدة من العملة الوطنية (بومدين، بن رجم، 2019، ص 344)، كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية، أو بصيغة أخرى هو تعبير عن وحدة الحساب في بلد من حيث وحدة الحساب المستخدمة في بلد آخر (4, 2016, p. autre).

كما يعبر سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، " وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف (قدي، 2003، صفحة 103)

2-2- أنواع سعر الصرف: هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث تم تقسيمها إلى فئتين كالتالي:

- أ- سعر الصرف الإسمي: يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويمكن أن يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل.
- ب- سعر الصرف الحقيقي: يعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياسا بعملة مشتركة، ويعرف أيضا على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (القوة الشرائية)

ج-أسعار الصرف الفعلية: يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة من خلال تشكيلة من أسعار الصرف الثنائية (الرحيم، 2015، صفحة 23) 2-3-أنظمة سعر الصرف: ان تحديد نظام سعر الصرف هو عبارة عن الطريقة التي تدير بها السلطة عملتها فيما يتعلق بالعملات الأخرى وسوق الصرف الأجنبي. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية، ويعتمد الاثنان بشكل عام على العديد من العوامل نفسها. وتتمثل الأنواع الأساسية للأنظمة سعر الصرف في:

2-3-1-نظام الصرف الثابت: في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

- عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

- سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً.

- ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة من العملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به (يحيى، 2011، صفحة 06).

2-3-2-نظام الصرف المرن: تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، وتوجد طريقتين وهما:

- التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

- التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً (قدي، 2003، صفحة 116).

2-3-3-نظام سعر الصرف الوسيط: قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم Riehat 1998 و Williamson 2000 باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة .

2-4- الأداء البنكي أنواعه، والعوامل المؤثرة فيه

- مفهوم الأداء البنكي: توجد العديد من التعاريف للأداء البنكي فيعرف على انه العلاقة بين المنجزات المحققة والجهد المبذول لتحقيقها وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع أو خدمات مقدمة، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات ولذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها (وآخرون، 2011، صفحة 32).

ويعتبر الأداء البنكي على انه الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.

2-5- معايير تقييم الأداء: يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه: إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً (وآخرون، 2011، صفحة 32). كما يعبر عن تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف، العملية التي تقوم فيها المنظمة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن عملية تقييم كفاءة الأداء هي تقييم ما تم انجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعاً وخلال مدة

أما عن معايير تقييم الاداء فهي عملية تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء، تعد أهم جانب في عملية هي المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء،

2-6- مؤشرات تقييم الأداء: تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل العملية الإدارية خلال فترة معينة وهي تعبر عن النتيجة النهائية للنشاط خلال تلك الفترة، وكون أن تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة وسنستخدم مؤشرات الربحية كما يلي:

- مؤشر العائد على الأصول (ROA) : يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل (شنة، 2017، صفحة 28)، ونقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله. حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

أ- هامش الربح: PM الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ب- منفعة الأصول AU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وعليه فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

- مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): ويدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي يبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل المالكين، كلما ارتفعت دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر ويتشكل من ثلاث مؤشرات وهي الرافعة المالية والمؤشرين السابقين (Al-Mehsen, 2012, p. 831).
أ- الرافعة المالية EM: عبارة عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية (الوادية، 2016، صفحة 21) ويقاس بالعلاقة التالية لقرشي، 2004، صفحة 91):

$$\text{الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

أي:

$$\text{مؤشر العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{الرافعة}$$

3-دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

للطريقة والأدوات في الدراسة الميدانية دور هام في الحصول على المعلومة بصحتها ومصداقيتها من أجل دراستها وتحليلها لإعطاء الدراسة قيمته العلمية الحقيقية، ومن خلال ذلك يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة واستنتاج النتائج.

3-1- الطريقة المتبعة في الدراسة: سنحاول في هذا النقطة التطرق إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها والطريقة المتبعة في هذه الدراسة

-اختيار مجتمع وعينة الدراسة: بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية ، لذا قمنا بتحديد مجموعة من العينات المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري ، بنك الخليج الجزائر، بنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر .

-تحديد متغيرات الدراسة : تتمثل متغيرات الدراسة في العناصر التالية :

أ- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في

1-تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو: تقوم الجزائر كغيرها من الدول بعمليات الاستيراد والتصدير مع الخارج حيث تعتبر معظم واردات الجزائر من القارة الأوروبية وعليه فإنها تحتاج لصرف عملتها مقابل الأورو لتتمة عمليات السداد.

2-تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار: تتمثل معظم صادرات الجزائر في المحروقات حيث وصلت إلى 98%، كلها صادرات من المحروقات والتي تتم تسويتها بالدولار الأمريكي)

جدول رقم (1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو لفترة 2008-2017

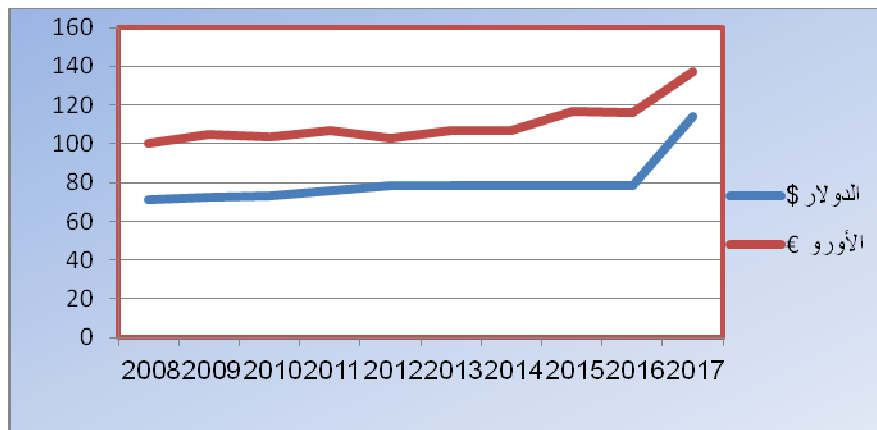
تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو €	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$	السنة
100.27	71.18	2008
104.77	72.73	2009
103.40	73.04	2010
106.53	76.05	2011
102.94	78.10	2012
106.89	78.15	2013
107.05	87.90	2014
117.05	107.13	2015
116.37	110.52	2016
137.48	114.93	2017

المصدر: بنك الجزائر. النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2012، ص 21، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر

2018، ص 21

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن أسعار صرف الدولار والأورو في تقلبات طيلة فترة الدراسة حيث أن أسعار صرف الدينار مقابل الدولار سجلت ارتفاعا متزايد منذ بداية الدراسة إلى غاية سنة 2014 حيث عرفت انخفاضا وصل إلى 87,90 دولار ثم بعد ذلك عاد ليسجل ارتفاعا طيلة الفترة اللاحقة وصل إلى 114.93 دولار ليسجل بذلك أعلى قيمة له، كما عرف سعر صرف الدينار مقابل الأورو أيضا ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة وصل إلى 137.48 أورو، وكما هو ملاحظ أن سعر صرف الدولار شهد انخفاضا أمام العملة الأوروبية الموحدة.

€\$1 = DA



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول (1)

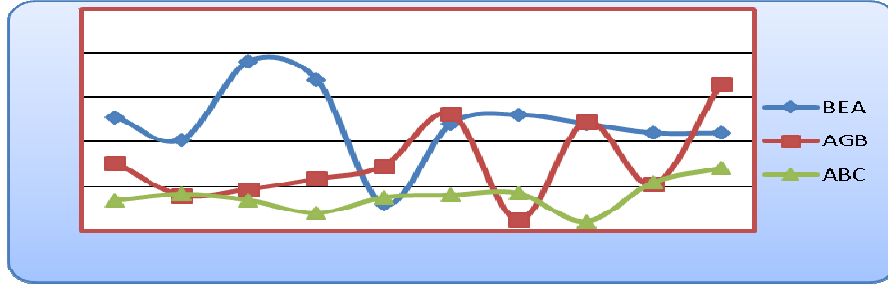
3-معدل الرافعة المالية EM : والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال البنك والجدول التالي يوضح لنا هذا المعدل في عينة البنوك محل الدراسة :

جدول (2): معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة للفترة (2008-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة / البنك
11	11	12	13	12	3	17	19	10,20	12,75	BEA
16,42	5,21	12,25	1,18	13,11	7,30	5,84	4,68	3,99	7,60	AGB
7,05	5,47	1,04	4,22	4,01	3,76	1,99	3,45	4,10	3,45	ABC

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القوائم البنكية (الميزانية وجدول حسابات النتائج).

الشكل (2) معدل الرافعة المالية لفترة الدراسة (2008 - 2017)



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول (2)

من خلال الجدول (2) نلاحظ أنه يوجد تغيرات بالنسبة لمعدل الرافعة المالية بالنسبة للبنوك محل الدراسة فقد أظهرت نتائج الجدول للبنك الخارجي انه قد سجل ارتفاعا في معدله وصل إلى 19 مرة كأعلى معدل سنة 2010، ثم انخفض سنة 2011 إلى 17 مرة، ثم حقق ثباتا للسنتين التاليتين بمعدل 11 مرة وبالنسبة لبنك الخليج فقد شهد انخفاضا خلال الفترة (2008-2012) من 7,60 إلى 7,30 وبعدها سجل انخفاضا كبيرا سنة 2014 حيث وصل إلى 1,18 ثم حقق في السنة الأخيرة أعلى معدل بنسبة 16,42 كما شهد البنك العربي أيضا تغيرات طيلة فترة الدراسة حيث سجل أعلى معدل سنة 2017 بـ 5.7 مرة.

ب- المتغيرات التابعة: تعبر عن القيم الفعلية وهي كالتالي:

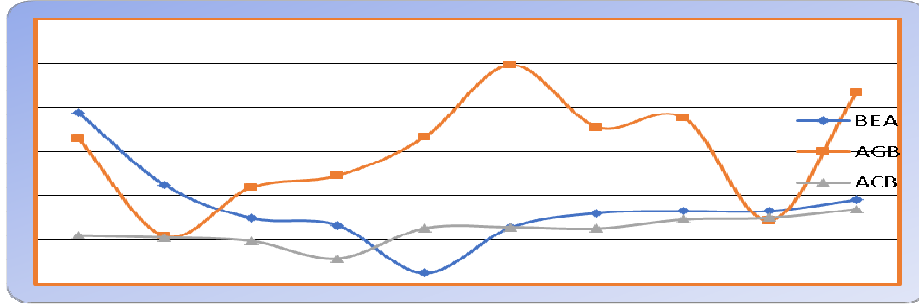
1- أداء البنك: ممثلا في العائد على حقوق الملكية، بحيث يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الربحية والأداء بالنسبة للملاك، إذ يعبر عن العلاقة بين الأرباح المتاحة وحجم استثماراتها.

الجدول (3) نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة (%) لفترة (2008-2017)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البنك										
BEA	77,43	44,73	29,90	26,70	5,17	25,76	32,13	33,08	33,08	38,21
AGB	65,81	21,61	43,77	49,15	66,42	99,26	71,1	75,28	28,64	86,74
ACB	22,01	21,19	19,55	11,59	25,41	25,90	27,25	29,37	30,13	34,06

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القوائم البنكية (الميزانية، جدول حسابات النتائج)

الشكل (3) التغير في معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول (3).

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن مؤشر العائد على حقوق الملكية قد شهد تغيرات طويلة فترة الدراسة حيث شهد انخفاضا في البنك الخارجي الجزائري في الفترة من 2008 إلى 2017 وقد شهد أعلى معدل له سنة 2008 بنسبة 77,43 بالمئة وأدنى معدل بـ 5,17 بالمئة سنة 2012.

أما بنك الخليج الجزائر فقد سجل انخفاضا منذ بداية الدراسة إلى سنة 2011 حيث تراوح بين 65,8 بالمائة إلى 43,77 بالمائة سنة 2012 وليسجل بعدها أعلى معدل في السنة الموالية وبقي ارتفاع، بينما شهد البنك العربي الجزائر انخفاضا بداية من سنة 2008 إلى غاية 2011 من 22,01 بالمائة إلى 11,59 بالمائة ثم عاد ليشهد ارتفاعا في باقي السنوات أين وصل إلى 34,06 بالمائة سنة 2017.

3-2- الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل إتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والمتمثلة فيما يلي:

- القوائم المالية البنكية: وتشمل كل من (قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية...الخ)، حيث تعد الميزانية وجدول حسابات النتائج من الأدوات المستخدمة كوسيلة في التحليل ومعرفة أداء البنوك التجارية.

- مواقع إلكترونية: الموقع الإلكتروني لكل من:

▪ البنك الخارجي الجزائري: www.bea.dz

▪ بنك الخليج الجزائر: www.agb.dz

▪ البنك العربي الجزائر: www.acb.dz

بنك الجزائر المركزي [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

- الأساليب الإحصائية: لتمثيل العلاقة ما بين المتغيرات المدروسة من أجل تحليلها ومناقشتها للوصول إلى النتائج سنقوم باستخدام النموذج الإحصائي التالي:

التحليل الخطي المتعدد: يهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي، حيث يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد كوسيلة للتنبؤ للقيم المستقبلية عن طريق تقدير معاملات النموذج التي تعتمد في النموذج التقديري لأغراض التنبؤ (كاظم، 2009، صفحة 201).

نموذج التحليل الخطي المتعدد (النحال، 2016، صفحة 6): تتمثل معادلة التحليل الخطي المتعدد في ما يلي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon_i$$

حيث ان:

Y1 = العائد على حقوق الملكية

X1 = يمثل التغير بسعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو

X2 = يمثل معدل الرفع المالي

B0 و β_1 و β_2 = معاملات الانحدار

ε_i = خطأ التقدير العشوائي

تقديم نموذج بانل: نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلاف الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية مثلا (2010، 2011 و 2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثل المجموعات المقطعية وعدد (t-1) لتمثل السنوات.

3-3- الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

نقوم باستخدام المقاييس الاحصائية الوصفية (مقاييس النزعة المركزية، والتشتت) على بيانات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض، وذلك بحساب أصغر وأعلى قيمة، وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب متوسط البيانات والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول (4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

البنك	ROE %	EM %	تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$	تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الأورو €
BEA	0,35	12,09	86,97	110,3
AGB	0,61	7,76	86,97	110,3
ACB	0,25	3,85	86,97	110,3
المتوسط الحسابي	0,40	7,90	86,97	110,311
الانحراف المعياري	0,23	5,01	16,61	10,64
معامل الاختلاف	57,3	63,3	19,09	9,64
أعلى قيمة	0,61	12,09	86,91	110,13
أدنى قيمة	0,25	3,85	86,91	110,13

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الملاحق البنوك محل الدراسة.

-الدراسة الإحصائية لمؤشر الأداء:

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة إحصائية لمؤشر الأداء المتمثل في العائد على حقوق الملكية بالاستعانة بالجدول وذلك كالتالي:

أ- متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية ROE:

نلاحظ أن قيم متوسط معدل العائد على حقوق الملكية كانت محصورة بين أقل متوسط بمقدار 0,25 خص بنك ABC وأعلى متوسط بمقدار 0,61 لبنك AGB وبمتوسط عام قدره 0,40، وانحراف معياري بـ 0,23 ومعامل اختلاف قدره 0,57، حيث سجل بنك BCA و ACB متوسطات أقل من المتوسط العام للبنوك محل الدراسة.

الدراسة الإحصائية لمحددات الأداء: من خلال الجدول توصلنا إلى ما يلي:

ب- متوسطات معدل الرافعة المالية EM: يلاحظ أن قيم متوسط معدل الرفع المالي محصورة بين أقل متوسط بمقدار 3,85 مرة لبنك ABC وبمتوسط عام وصل إلى 7,90 مرة، وانحراف معياري قدر بـ 5,01 ومعامل اختلاف قدر بـ 63,3 .

ت- متوسطات التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار: نلاحظ أن قيم متوسط تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار مقدرة بـ 86,97 لمتوسط عام وانحراف معياري بـ 16,61 ومعامل اختلاف بـ 19,09

ث- متوسطات التغير في سعر صرف الدينار مقابل الأورو: نلاحظ أن قيم متوسط تقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الأورو تقدر بـ 110,311 كمتوسط عام وبانحراف معياري قدره 10,64 ومعامل اختلاف قدر بـ 9,64.

3-4- الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة:

أ- اختيار نموذج الدراسة: من خلال اجراء مجموعة من الاختبارات لاختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين تبين لنا ان النموذج العشوائي هو أحسن نموذج مفسر للعلاقة وهو على النحو التالي:

النموذج العشوائي:

جدول رقم (5): نتائج تقدير الأثر العشوائي لـ ROE

Dependent Variable : ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date : 06/14/19 Time : 03:02				
Sample : 2008 2017				
Periods included : 10				
Cross-sections included : 3				
Total panel (balanced) observations : 30				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.177684	0.215268	0.825409	0.4164
EXCHANGE	0.000391	0.001806	0.216633	0.8301
FINANCIAL	0.024167	0.008064	2.996752	0.0058
Effects Specification				
			S.D.	Rho

	Cross-section random	0.247984	0.7095
	Idiosyncratic random	0.158670	0.2905
Weighted Statistics			
R-squared	0.268872	Mean dependent var	0.079860
Adjusted R-squared	0.214714	S.D. dependent var	0.176086
S.E. of regression	0.156041	Sum squared resid	0.657419
F-statistic	4.964611	Durbin-Watson stat	1.145427
Prob(F-statistic)	0.014585		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.133652	Mean dependent var	0.402687
Sum squared resid	1.339251	Durbin-Watson stat	0.562274

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أعلاه إن قيمة الاحتمال تساوي 1.0000 أكبر من 0.05 أي أننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي النموذج العشوائي لأنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى.

ب- تفسير نموذج الدراسة

- معنوية المعالم المقدرة:

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0.4164 \geq 0.05$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية الصرف

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \leq 0,8301$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدره لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدره ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \leq 0,0058$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدره تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدره لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

- المعنوية الكلية للنموذج:

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 \\ H_1: \alpha_{0i} \end{cases}$$

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $\text{brob}(F.\text{stastic}) \geq 0,014585$

0,05

ومنه نرفض H_0 ، ونقبل H_1 ، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدره وبقية بمستوى معنوية 5%.

- جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق جيدة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة معاملا للتحديد الذي يساوي 0,268872، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا 26,88% من التغيرات الإجمالية للعائد على حقوق الملكية وهي تعبر عن نسبة مقبولة لتفسير العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ومعدل الرفع المالي من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصادقية النتائج المستخلصة منها.

4- تحليل النتائج: من خلال النموذج تم التوصل الى معادلة الانحدار كما يلي

$$Y = 0,0058 \quad \text{Fin}$$

أ- متغيرة سعر الصرف: نلاحظ أن القيمة المعنوية لمتغيرة سعر الصرف تساوي 0,8301 وهي أكبر من 0,05 بمقدار الخطأ وبالتالي سعر الصرف لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية وهذا راجع إلى النقاط التالية:

باعتبار أن سعر الصرف يتم استخدامه في المعاملات البنكية داخليا وخارجيا فانه يمكننا

طرح الآتي:

1- المعاملات الداخلية (بيع وشراء العملة): فهي معاملات تقوم بها البنوك لغرض تجاري، أي تحقيق أرباح حيث تقوم البنوك محل الدراسة بالشراء من البنك المركزي، وذلك بسعر منخفض لتعاود بيعها بسعر أكبر من سعر الشراء، ولو طرأت تغيرات على سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدينار فإن البنوك تتعامل مع هذه التغيرات بزيادة هامش الربح، وبالتالي لا يظهر تأثير لتغيرات أسعار الصرف على أداء هذه البنوك.

2- المعاملات الخارجية: والتي تمس عمليات التجارة الخارجية (تصدير واستيراد)، مناقصات دولية، صفقات دولية، تحويلات مالية، الإقراض والاقتراض، جميعها يتخذ البنك معها إجراءات وتقنيات لتغطية خطرهما فمثلا في تمويل التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا فان الدولة الجزائرية منحت الحق للعملاء والأفراد بتسديد قيمة السلعة المستوردة بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)، حيث تتكفل بعملية السداد بالعملة الصعبة،

ان كل العمليات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات والتي اتخذ البنك تدابير لتدنته مخاطرها بطرق وتقنيات داخلية وخارجية لتغطية خطر الصرف.

ولا بد أن نلمح ولو بشكل بسيط على نوع نظام الصرف، المتبع في البلد ومدى تحرير التجارة الخارجية فيه وتنقل رؤوس الاموال من والى الخارج. ولقد صرح محافظ البنك لدى تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني في قوله: "وفيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك، بغرض محتمل ومعزز بشكل واضح للمعاملات الصعبة.

إن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع، بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار، فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار الصرف غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته، بالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل أسبوعي وبالرغم من التصريحات التي تقدمها السلطات النقدية بإتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرب للنظام الثابت

وعليه يمكن أن نقول إن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام ثابت، حيث تثبتت الجزائر عملتها بسلة من العملات الأجنبية وبالخصوص الدولار والأورو، والسلطة النقدية هي التي تحدده بشكل مسبق، إذا لا يخضع إلى قوى السوق بالإضافة إلى ضعف نشاط البورصة الجزائرية واعتبار الاقتصاد مغلق لفرض قيود على تحويل الأموال من وإلى الخارج.

3- متغيرة الرافعة المالية: القيمة المعنوية للرافعة المالية 0,0085 أقل من 0,05 وبالتالي لما تتغير قيمة الرافعة المالية بـ 0,0058 يتغير الأداء بمقدار وحدة واحدة، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- تزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد البنك على استخدام أموال الغير، لتمويل رأسماله لتحقيق دخل مرتفع؛
- حيث تكون هذه النسبة في صالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت تعد مقياس للمخاطر، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز على الوفاء؛
- يعتبر استخدام أموال الغير (الودائع) ذو مخاطرة بالنسبة للبنك حيث كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد على حقوق الملكية.

5-خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تقييم اثار تقلبات اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو على أداء البنوك التجارية الجزائرية، ومن خلال دراستنا التطبيقية فان أداء مجموعة البنوك عينة الدراسة كان أداء جيد طول فترة الدراسة، وما هو مميز في هذه الدراسة هو عدم وجود أثر لتقلبات سعر الصرف على أداء البنك المحدد بالعائد على حقوق الملكية. وهذا راجع إلى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر، بالإضافة لتدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلد. وكخلاصة فان تأثير تغيرات سعر صرف الدينار في البنوك الجزائرية مرتبط بالسلطة النقدية وتدخلها في تحديد نظام الصرف في البلد، والمتمثل في نظام الصرف الثابت، فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- 1- أسعار الصرف في الجزائر لا تتأثر بقوى السوق (العرض والطلب) فالسلطة النقدية تحدده بشكل مسبق؛
- 2- نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام صرف ثابت على خلاف ما هو مصرح به من طرف مدير بنك الجزائر بأنه نظام صرف مدار؛

3- تم تقييد قيمة الدينار بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقة الاقتصادية مع تلك البلدان، وأهم هذه العملات هي الأورو والدولار؛

4- نظام الصرف الثابت يحول بين تأثير التغيير في سعر الصرف على أداء البنوك التجارية؛

5- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد؛

6- ومن خلال الدراسة القياسية على البنوك محل الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- أظهرت مؤشرات أداء البنك المتمثلة في العائد على حقوق الملكية أداء جيدا ومقبول لكل من البنوك عينة الدراسة؛

- لا يؤثر تقلبات سعر الصرف على العائد على حقوق الملكية؛

- معدل الرفع المالي حقق نتائج مقبولة بالنسبة للبنوك عينة الدراسة؛

- تؤثر الرافعة المالية تأثيرا ايجابيا على العائد على حقوق الملكية.

توصيات الدراسة:

بعدما حاولنا التحوط بجميع جوانب موضوع دراستنا والمتمثل في أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية فإننا خلصنا الى جملة التوصيات التالية:

- ضرورة اصلاح المنظومة المصرفية بما يتواكب مع التطورات المتسارعة للاقتصاديات وللبنوك التجارية في العالم

- رفع يد الدولة عن التدخل في السياسة النقدية للتسهيل على البنك المركزي اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة لا تؤرق المنظومة المصرفية ولا تؤثر على أدائها،

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات بغرض التنويع في مصادر الحصول على العملة الصعبة.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب.

1. الوادية، خلف محمد ادريس. (2016). العلاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة: فلسطين.

2. قدي، عبد المجيد. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

3. بن شنة، فاطمة. (2017). ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة: الجزائر.
4. عبد الرحيم، محمد ابراهيم. (2015). اقتصاديات النقود والبنوك. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
5. زيدان النحال، محمد ياسر. (2016). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير. قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة: فلسطين.

ثانيا- المجالات العلمية (الدوريات):

1. التجاني، الهام وآخرون. (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية. العدد (01)، ص 32.
2. آيات يحيى، سمير. (2011). التعميم المدار للدينار الجزائري التصريحات والواقع. مجلة الباحث. العدد (09)، ص 06.
3. كاظم، صفاء كريم. (2009). المقارنة بين تقديرات بين معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برمجة الأهداف الخطية. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد (77)، ص 201.
4. قريشي، محمد جموعي. (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية. مجلة الباحث. العدد (03)، ص 91.
5. بومدين، وفاء، بن رجم، محمد خميسي. (2019)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الادارية. العدد (03)، ص 344.

المراجع باللغات الأجنبية:

أولاً- الكتب:

1. autre, L. b. (2016). essai sure l'impact du taux de change sur les importation en Algerie (1980- 2014). MASTER. bejaia: algerie.

ثانيا- الدوريات:

1. Al-Mehsen, M. A. (2012). Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability The Rate of Return on owners Equity model Interdisciplinary. *journal of contemporary research in business*, p831.